A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/25
12 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١٢١ من جدول الأعمال

النظام الموحد للأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه بيانا اعتمدته لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٦، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

مرفق

بيان من لجنة التنسيق الإدارية

قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تعتمد البيان التالي لتقديمه إلى الجمعية العامة:

"ليس هناك أي التباس في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية التي تقول: 'ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة' (المادة ١٠١، الفقرة ٣).

"وقد أدت التحولات البعيدة المدى التي يشهدها العالم، والطلبات التي لم يسبق لها مثيل الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة، إلى توسيع نطاق مهام منظمات الأمم المتحدة بصورة كبيرة، وأسفرت عن توسع لا نظير له في مسؤوليات موظفيها. وتتمثل السمات الرئيسية للأعمال التي تضطلع بها خدمة المدنية الدولية في الوقت الراهن في مهام جديدة، غالبا ما تكون معقدة جدا، وذلك في ظل بيئات غير آمنة للعيش/العمل، وبخاصة بالنسبة للموظفين الذين تستخدمهم الوكالات الإنسانية، وفي القدرة على التنقل سواء فيما يتعلق بالوظيفة أو مكان العمل.

"ومن أجل تلبية الطلبات المتزايدة للمجتمع الدولي من منظومة الأمم المتحدة فإنه من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تتوفر لها خدمة مدنية دولية نشطة ومن أرفع نوعية. وقد شددت لجنة التنسيق الإدارية مرارا وتكرارا على الحاجة الماسة، تحقيقا لهذه الغاية، لاستعادة الشروط التنافسية للخدمة التي من شأنها أن تمكن المؤسسات التابعة للمنظومة، بما تتسم به من تنوع، من اجتذاب موظفين من هذه النوعية والاحتفاظ بهم.

"وتعمل معظم المنظمات حاليا في ظل ظروف من القيود المالية الصعبة وفي حالة من اللايقين. ويخضع العديد منها إلى إصلاحات وعمليات إعادة هيكلة كبيرة. ويجب اعتبار استرداد القدرة على المنافسة في شروط الخدمة جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الضرورية هذه، وشرطا أساسيا في السعي لتحقيق تعزيز الانتاجية والمزيد من فعالية التكلفة.

"وفي البيان الذي وجهته لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة في العام الماضي فيما يتعلق بنظرها في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، شددت لجنة التنسيق الإدارية على أن الشعور بعدم التيقن السائد حاليا بالنسبة لكل من التمويل الذي يمكن التنبؤ به وشروط الخدمة يهدد بتقويض أي إصلاح حقيقي ويعرض للخطر إنجاز البرامج والخدمات للدول الأعضاء بشكل فعال. وحثت لجنة التنسيق الإدارية الجمعية العامة على اعتماد توصيات لجنة الخدمة المدنية

الدولية بإيصال الهامش الحالي لمستويات الأجور إلى نقطة الوسط لنطاق الهامش، وبإعادة تشكيل جدول المرتبات من أجل تصحيح الاختلالات الحالية. وفي الوقت ذاته، وكجزء من استراتيجية طويلة الأجل لاستعادة القدرة التنافسية، طلب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن تتخذ اجراءات لتطوير تطبيق مبدأ نوبلمير على نحو يعكس الواقع الراهن في سوق العمل العالمية، وإدخال ابتكارات تساعد على حفز الموظفين وتكافئ الأداء الجيد وتعكس ديناميات التغير التنظيمي على نحو أفضل.

"وعلى الرغم من أن لجنة التنسيق الإدارية تأسف للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتأجيل اتخاذ إجراء بشأن هذه التوصيات، فإنها تدرك الظروف المحيطة بهذا القرار وترحب بالنية في الرجوع اليها في إطار الدورة المستأنفة. وقد انتهت لجنة الخدمة المدنية الدولية الآن من إعادة النظر في توصياتها لعام ١٩٩٥ وفقا لطلب الجمعية العامة. وقد أعادت تأكيد توصياتها التقنية المتعلقة بحساب الهامش وبالخدمة المدنية الوطنية المتخذة أساسا للمقارنة. ويؤيد الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية هذه الاستنتاجات تأييدا تاما. ويؤيدون أيضا بقوة القرار الذي اتخذته اللجنة، نتيجة لذلك، بالمضي قدما بتوصيتها بإعادة هامش الأجر الصافي بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى نقطة الوسط المستصوبة في عام ١٩٩٦. ووفقا للمنهجية التي وافقت عليها لجنة الخدمة المدنية الدولية، هذه هي السنة الثانية على التوالي التي يكون الأجر الصافي فيها أقل من الحد الأدنى من النطاق الذي يتراوح بين ١١٠ و ١٢٠ والذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

"وفي الفترة القادمة، يبدو أن ثمة أهمية متزايدة لكي يتم التحرك على جبهتين في آن واحد وهما: الاستمرار على نحو نشط في السعي وراء تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء بما في ذلك الأداء الإداري، وعملية الإصلاح الهيكلي والإداري؛ وقيام لجنة الخدمة المدنية الدولية بالسعي على نحو مماثل من النشاط وراء اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الشروط التنافسية للخدمة وذلك عن طريق إعادة تشكيل مبدأ نوبلمير. ويمثل هذان الهدفان جزءا من السياسة المعمول بها في الجمعية العامة. وينبغي السعي بقوة إلى تحقيقهما كليهما وعلى نحو يتسم بالتعزيز المتبادل.

"وتمثل الحالة المالية الخطيرة التي تشهدها المنظومة حاليا شاغلا بالغ الأهمية بالنسبة للرؤساء التنفيذيين. وينبغي أن يمنح أعضاء اللجنة الأولوية القصوى للبحث عن حلول للأزمة المالية. وفي الوقت ذاته، لا يُدخر أي جهد على صعيد الأمانات من أجل تحسين الإدارة واحتواء التكاليف، في مواجهة قيود الميزانية القديمة العهد. وللمنظومة سجل راسخ في هذا الصدد. وسيستمر بذل هذه الجهود في الفترة القادمة. وتتمثل الشروط الأساسية لنجاحها في نهاية المطاف في توخي المرونة وروح الابتكار في إدارة الموظفين، والقدرة على اجتذاب أفضل الموظفين أداء وحفزهم والاحتفاظ بهم، من أجل مواصلة الالتزام بمبادئ الميثاق فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية. ولجنة

التنسيق الإدارية على ثقة بأن الأعضاء، وفقا لتمثيلهم في الجمعية العامة، سيبرهنون من جديد على التزامهم بهذه الجهود الأساسية ودعمهم لها.

"وإذ يحث أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على اتخاذ إجراء بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية خلال الدورة الحالية، فإنهم يكررون الإعراب عن مسؤوليتهم في إدارة هيكل التكلفة في منظماتهم، على النحو الوارد في البيان الذي قدمته لجنة التنسيق الإدارية إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وكما جاء في ذلك البيان أيضا، قد تختلف طرائق التنفيذ وترتيباته من منظمة إلى أخرى، وذلك بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع الهيئات الإدارية لكل منها، ومع مراعاة القيود المفروضة على الموارد وصون الموارد البرنامجية صونا تاما.

"وإذا اتخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن التدابير الفورية التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية، وإذا قدمت توجيها واضحا نحو المتطلب الأطول أجلا والمتمثل في استعادة القدرة التنافسية للأجور في منظومة الأمم المتحدة، فإنها ستقدم بذلك دليلا واضحا على تشجيع ودعم الجهود الجارية داخل الإطار الذي يوفّره النظام الموحد، من أجل الاحتفاظ بالموظفين من أرفع نوعية وتعزيز وسائل حفز الموظفين وتحسين ادائهم، فضلا عن العمليات الأعم الجارية والرامية إلى إجراء إصلاح إداري وزيادة الكفاءة والإنتاجية والفعالية من حيث التكلفة إلى أقصى حد ممكن، وهي أمور يلتزم بها جميع الرؤساء التنفيذيون بشدة.

"ومن المتطلبات الأخرى لإحراز تقدم على هاتين الجبهتين، ثمة ضرورة مشاركة جميع الشركاء في العملية الاستشارية للجنة الخدمة المدنية الدولية مشاركة كاملة. وفي فترة تشهد تخفيضات في الميزانية وغيرها من التدابير التي تؤثر على الأمن الوظيفي وشروط الخدمة، وفي وقت يشهد إصلاحات أكثر جذرية يحاول فيه الرؤساء التنفيذيون إدخال تغيرات تنظيمية هامة، من المهم جدا أن يعرب الموظفون عن قلقهم على جميع الأصعدة، بما في ذلك على صعيد لجنة الخدمة المدنية الدولية. ويمثل غياب الحوار مع لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة ومع اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين في اطار لجنة الخدمة المدنية الدولية ثغرة هامة في هذا الصدد وعقبة خطيرة أمام تحسين إدارة وتنظيم التغير في النظام الموحد.

"وتود لجنة التنسيق الإدارية أيضا أن تنتهز هذه الفرصة لتكرر توصياتها السابقة فيما يتعلق بجوانب أخرى من جوانب سير أعمال لجنة الخدمة الوطنية الدولية".

- - - - -